

طالبة ايضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل  
 كالضامن والموكل كالمستعمل واذا قبض الوكيل بالبيع  
 الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحيا رجع عليه الثمن  
 وان اعترف بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل على الموكل  
**قال** وتصبر بشري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح  
 والله اعلم **فصل** الوكالة جارية من الجانبين فاذا  
 عزل الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة وانطلتها  
 واخرجت منها الغزل فان عزله وهو غائب الغزل  
 في الجاهل وفي قول لا حتى يبلغه الخبر ولو قال عزله فغيره  
 الوكالة الغزل وينعزل بخروج احداهما اهلية المتعريف يمت  
 او حنون وكذا التما في الاصح بخروج محل النهض عن ملك  
 الموكل وانكار الوكيل الوكالة لثبات او لغرض في الاختفاء  
 ليس يعزل فان تعذر ولا عرض الغزل وان اختلفا في اطلها  
 او ضمنتها بان قال وكنت في البيع سنية او الشريعتين  
 فقال ليعزل او يعرض صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية  
 بعشرين وزعم ان الموكل امره فقال بل بعشرون وحلف قال اشترى

ان يريد الا ان يضح بالهوى ولو قال اشترى هذه الدار واشترى  
 ووضعها فاشترى به شاتين بالضفة فان لم تساوى واحده  
 دينا ان لم يضح الشرط للموكل وان تساوى كل واحد في الاصح  
 الضجة وحصول الملك فيهما للموكل ولو امر بالشرع بمجان  
 فاشترى في الذمة لم تقع للوكيل وكذا عكسه في الاصح  
 ومنا فله خلف الموكل في بيع ماله او الثرى بعينه فثروته  
 باطل ولو اشترى في الذمة ولم يتم الموكل وقع للوكيل  
 وان سماه فقال الباع بعتك فقال اشترى لفلان قلنا  
**في الاصح** وان قال بعتك بعت موكلك زيد فقال اشترى  
 له فلله بطلانه ويد الوكيل يد امانة وان كان يجعل  
 ضمن ولا يتعول في الاصح واحكام العقد تتعلق بالوكيل دون  
 الموكل فباعتبر في الروية ولزم العقد بمفارقة المجلس  
 والتقابض في المجلس حيث يشترط الوكيل حصة الموكل في  
 دون الموكل واذا اشترى الوكيل طوله ليه الباع بالثمن  
 ان كان دفعه اليه الموكل والافلا ان كان الثمن مضافا  
 في الذمة طالبة ان انكر وكالته او قال لا اعلمها وان